

## لنا كلمة



## قمة التعاون الخليجي خطوات تاريخية وأصيلة

حقق مجلس التعاون الخليجي في دورته الخامسة والثلاثين، الذي عقد في مدينة الدوحة نقلة نوعية جديدة، على طريق إنجاز التكامل بين دول المجلس، وعلى جميع الأصعدة. وقد جاءت قرارات القمة ملبية للتحديات الأمنية، ومخاطر الفوضى والتفتت التي تواجهها المنطقة العربية، في هذه المرحلة بالذات، مؤكداً على أهمية التصدي للإرهاب والتطرف، بكافة أشكالهما.

وفي سياق حماية أمن الخليج، انتقل قادة الخليج، من لغة إدانة الإرهاب، إلى الفعل. فجرى إقرار تشكيل قوة عسكرية بحرية، لحماية شواطئ دول الخليج العربية وأمنها واستقرارها. وفي هذا السياق، جرى الاتفاق، على تشكيل شرطة خليجية موحدة، للدفاع عن الأمن الداخلي لبلدان الخليج العربية، سواء تلك التي تتأثر من فعل الإرهاب، أو من فعل الجريمة المنظمة.

وأكد المجلس دعمه الواضح والصريح، وبشكل جماعي لجمهورية مصر العربية، لخارطة الطريق، وللرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، في دفاعه عن أمن مصر ووحدتها واستقلالها، ومواجهة ما تتعرض له من أعمال إرهابية.

وأكد المجلس أيضاً على مواقفه الثابتة، من حق دولة الإمارات العربية، في استعادة الجزر الثلاث التي تحتلها إيران، لأكثر من أربعة عقود، وطالب إيران باتخاذ خطوات عملية، لإثبات حسن نواياها تجاه دول مجلس التعاون العربية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وكان الأبرز في هذه الدورة، دعوة خادم الحرمين الشريفين، الحكومات العربية مجتمعة، لتجاوز خلافاتها، وتحقيق التضامن فيما بينها. والعمل العربي المشترك، لنصرة القضية الفلسطينية، ولواجهة نزعات الإرهاب والتطرف. وفي هذا الاتجاه، تشكل عودة دولة قطر، إلى الحاضنة الخليجية والعربية، وانتهاء الخلافات الطارئة، إلى الأبد بالبيت الخليجي، من أهم إنجازات هذه الدورة. والأمل أن تسهم في انطلاقة مستقبلية سريعة ومثمرة، في مسيرة مجلس التعاون الخليجي.

وطبيعي أن تكون الوحدة الخليجية حاضرة هذه المرة، كما كانت في السنوات الأخيرة، في ضمير وقلب خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز. فقد دعا يحفظه الله، قادة المجلس بالانتقال من حالة التعاون، بعد عدة عقود من تأسيس المجلس إلى حالة التكامل، وصولاً إلى تحقيق اتحاد دول الخليج العربية. وقد شكلت هذه الدعوة معلماً رئيسياً في هذه الدورة.

وقد انطلقت هذه الدعوة من وعي عميق، بأن الوحدة تشكل قوة مضافة لهذه الدول، بما يؤدي إلى تحقيق التطور والنماء لشعوب هذه المنطقة، وتحسين واقعها السياسي والاقتصادي والمعيشي. إن الوحدة الخليجية، أمست ضرورة تاريخية ملحة لبلدان المجلس، ليس فقط لما توفره من إمكانيات اقتصادية، وتحقيق الرخاء والنماء، وما تتيحه من فرص استثمارية، بل أيضاً لما تفرضه طبيعة التحديات والمخاطر التي تتعرض لها دول مجلس التعاون.

إن خادم الحرمين الشريفين ينطلق من رؤية وتشخيص دقيق لما يجري من تحولات كونية معاصرة. فالعالم بأسره، يتجه نحو تكتلات اقتصادية وسياسية كبرى، تضم شعوباً من أمم مختلفة. والأولى أن يبادر قادة دول الخليج العربية، الذين تجمعهم رابطة الأخوة وصلة الدم، والجوار والدين واللغة والتاريخ المشترك، ونهج سياسي متقارب، لتحقيق الوحدة فيما بينهم. ليكون ذلك رداً على التحديات المحدقة بالمنطقة، وتماهياً مع التحولات الكونية، السائرة نحو تشكيل كتل كبرى من الشعوب، والمتجهة نحو اقتصادات الأبعاد الكبيرة.

ولهذا يمكن القول بأمانة إن هذه الدورة بما حققت من إنجازات وتوصيات، تشكل نقلة تاريخية وأصلية، في تاريخ مجلس التعاون الخليجي، نأمل من القلب أن تكون مقدمات لتحقيق الحلم الكبير، حلم تحقيق الوحدة الخليجية..

## الملف السياسي